العدد 3525 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 23 ربيع الأول 1441 - الموافق 20 نوفمبر 2019
Wednesday 20 November 2019 - No.3525 - 12 th Year

المظاهرات تتواصل.. والحكومة تهدد

العراق: أوامر بالقبض على نواب ومسؤولين بتهم فساد

متظاهرون يتململون التيران في الإطارات

مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن العراقية

بغداد – «وكالات»: أحبطت هيئة النزاهة العراقية، محاولة لإتلاف ملفات فساد في أحد مكاتب المفتشين العموميين الملغاة، وأحالت المتورطين إلى القضاء، فيما أصدر مجلس القضاء الأعلى عشرات أوامر استقدام بحق نواب ورؤساء وأعضاء لمجالس محافظات مختلفة بتهم تتعلق بالفساد.

وقالت هيئة النزاهة في بيان، وفق صحيفة الصباح الجديد العراقية، إنها «تلقت معلومات عبر مصادرها الخاصة عن وجود محاولة لإتلاف ملفات فساد تتضمن وثائق ومحاضر لجان تحقيقية ومخاطبات رسمية وتوصيات وكتبا أصلية، من خلال تهريبها عبر حاويات النفايات بعد تمزيقها باليد، أو باجهزة الإتلاف».

وأضاف البيان أنها «ضبطت الملفات والأوليات، وتحرزت على ما تم إتلافه، والحاويات التي أريد تهريب تلك الأوليات والملفات من خلالها إلى خارج بناية المكتب، وتم توثيق تفاصيل العملية»، مشيرة إلى أنها «أحالت المتورطين إلى القضاء».

كما كشفت هيئة النزاهة أمس الإثنين، عن صدور أمر استقدام بحق النائب بشار الكيكي، على خلفية عقود وهمية أبان رئاسته مجلس محافظة نينوى.

وأشارت دائرة التحقيقات، إلى أن الهيأة القضائية المختصة بقضايا النزاهة في نينوى أصدرت أمر استقدام بحق أحد أعضاء مجلس النواب الحالي عن تهمة إصدار أكثر من 60 عقدا وهميا للاستفادة منها كدعاية انتخابية له، عندما كان يشغل منصب رئيس مجلس محافظة نينوى.

وأضافت، أن قرار الاستقدام صدر وفقاً لاحكام المادة 340 من قانون العقوبات العراقي، بعد أن أصدرت في وقت سابق أمر استقدام بحق أحد أعضاء مجلس النواب الحالي ومحافظ نينوى السابق استنادا إلى أحكام المادتين 307 و331 من قانون العقوبات العراقي.

وصدرت أيضاً، وليلة من محكمة تحقيق النزاهة باستقدام رئيس وأعضاء مجلس محافظة كركوك بكاملهم، وفق المادة 340 عقوبات.

وأوضحت هيئة النزاهة، تفاصيل أمر الاستقدام الذي أصدرته محكمة التحقيق المختصة بالنظر بقضايا النزاهة في محافظة صلاح الدين، بحق وزيرالعلوم والتكنولوجيا الأسبق.

وعلى مستوى مجلس القضاء الأعلى، أصدرت محكمة تحقيق بعقوبة مذكرة استقدام بحق رئيس وأعضاء مجلس محافظة ديالى، بعد قيامهم بصرف أموال عامة لأغراض شخصية.

وكانت هيئة النزاهة أعلنت الأحد، صدور 25 أمر استقدام بحق مسؤولين في محافظة ذي قار من بينهم المحافظ السابق ورئيس هيئة الاستثمار.

من ناحية أخرى أفاد شهود عيان، بأن الآلاف من الطلاب والمواطنين العراقيين لا يزالون يتدفقون على ساحات التظاهر في بغداد وعدد من المحافظات الجنوبية للمشاركة في المظاهرات الاحتجاجية المتواصلة لليوم السادس والعشرين على التوالي للمطالبة بإقالة الحكومة وحل البرلمان وتعديل الدستور.

وشهدت ساحات التظاهر في بغداد والبصرة وميسان والناصرية والمثنى والديوانية والنجف وكربلاء وواسط والحلة حالة من الهدوء والاستقرار في ساعات الصباح الأولى، حيث لم تسجل أعمال عنف ضد المتظاهرين.

واعلن الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة اللواء الركن عبد الكريم خلف، في تصريح صحفي، «صدور أوامر اعتقال بحق الذين يغلقون المدارس بموجب قانون مكافحة الإرهاب، لأن إغلاق المدارس جرائم مشهودة يحال مرتكبيها إلى المحاكم فوراً».

وشهدت الأسابيع الماضية تعطلا شبه تام لانتظام طلبة المدارس والمعاهد والجامعات تضامنا مع مطالب المتظاهرين، رغم الدعوات المتكررة من وزارتي التربية والتعليم العالي لحث الطلبة على الانتظام في صفوف الدراسة.

ومن المنتظر أن يعقد البرلمان العراقي جلسة اعتيادية اليوم لمناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها قانون النزاهة والتقاعد وامتيازات كبار المسؤولين.

كما ستعقد الحكومة العراقية اجتماعها الاسبوعي لمناقشة تداعيات الاحتجاجات.

وكانت القوى السياسية في العراق أعطت الحكومة العراقية الليلة الماضية مهلة 45 يوما لإصلاح العملية السياسية وإجراء تغيير وزاري وحل مشاكل البطالة والتعيين في الوزارات والشركات الحكومية.

من جهة اخرى قضت محكمة عراقية، أمس الثلاثاء، بالسجن ثلاث سنوات على مدان من شرطة المرور العراقية بعد إطلاق النار على المتظاهرين والقوات الأمنية قرب جسر الجمهورية وسط بغداد.

وذكر بيان للمركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى أن «محكمة جنايات الرصافة أصدرت حكما بالحبس ثلاث سنوات لمدان بإطلاق العيارات النارية من مسدس قرب جسر الجمهورية في بغداد».

ووفق البيان، فإن المحكمة قالت إنه تم القبض على الشرطي بالجرم المشهود من قبل المتظاهرين وهو يطلق العيارات النارية وتم تسليمه إلى القوات الأمنية.

وأوضح البيان أن المتهم هو منتسب في مديرية المرور العامة.

السجن 3 سنوات لشرطي عراقي أطلق النار على المتظاهرين

مقتل قائد لواء لميليشيات الانقلابيين و3 من مرافقيه

الارياني: اختطاف الحوثي لقاطرة بحرية بإيعاز إيراني

عدن – «وكالات»: قال وزير الإعلام اليمني معمر الارياني إن عملية الخطف والسطو المسلح التي نفذتها ميليشيا الحوثي للقاطرة البحرية (رابغ- 3) والتي كانت تقوم بقطر حفار بحري تملكه شركة كورية جنوبية أثناء إبحارها جنوب البحر الأحمر، مساء الأحد، «عملية إرهابية وتصعيد خطير وغير مسبوق يهدد بنسف كل الجهود التي يبذلها الأشقاء والأصدقاء للتهدئة وإحلال السلام في اليمن».

وأوضح وزير الإعلام في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، أن «العملية الإرهابية التي نفذتها المليشيا الحوثية تكشف التهديد الذي يمثله استمرار سيطرتها على ميناء الحديدة وتحكمها في الشريط الساحلي بين المدينة ومديرية عبس، على أمن وحرية الملاحة الدولية وحركة التجارة العالمية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب».

وأشار الأرياني إلى أن «توقيت هذه الخطوة التصعيدية الخطيرة وتزامنها مع الاحتجاجات التي تشهدها غالبية المحافظات الإيرانية يؤكد أنها تمت بإيعاز وتخطيط إيراني عبر أدواتهم الحوثية لحرف الأنظار عن هذه الانتفاضة الشعبية ومحاولة خلط الأوراق وتصعيد وتيرة الصراع في المنطقة وممارسة الضغوط على المجتمع الدولي».

وزير الإعلام اليمني معمر الارياني

وطالب الارياني المجتمع الدولي باتخاذ مواقف حاسمة إزاء القرصنة البحرية التي تشكل سابقة وانتهاك خطير للقانون الدولي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم الحكومة الشرعية لوقف التهديد الذي تمثله المليشيا الحوثية الإرهابية على خطوط الملاحة الدولية والأمن والسلم الإقليمي والدولي.

كما أكد المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن العقيد الركن تركي المالكي، أن قاطرة بحرية تعرضت للخطف بعد سطو مسلح من زورقين لعناصر من الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران مساء أمس الأحد.

وقال المالكي اليوم الإثنين، إن القاطرة البحرية رابغ 3 كانت تقطر حفارا بحريا لشركة كورية جنوبية، وأن هذه العملية الإرهابية الحوثية تمثل التهديد الحقيقي لحرية الملاحة الدولية والتجارة العالمية، وسابقة إجرامية ضد أمن مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر البحري، وفق وكالة الأنباء السعودية «واس».

وشدد العقيد المالكي على أن الميليشيا الحوثية مسؤولة وبحسب القانون الدولي عن سلامة أفراد طاقم القاطرة المتعدد الجنسيات، وأن قيادة القوات المشتركة للتحالف مستمرة في الإجراءات الصارمة والرادعة ضد هذه الميليشيا الإرهابية لحفظ الأمن الإقليمي والدولي.

من ناحية اخرى قتل قيادي عسكري بارز في ميليشيا الحوثي، وثلاثة من مرافقيه، أمس الثلاثاء، في مديرية باقم شمال صعدة.

وأفاد موقع قناة «العربية»، نقلاً عن مصدر ميداني قوله إن «الجيش الوطني اليمني أحبط هجوما لميليشيات الحوثي في مديرية باقم».

وأضاف أن قائد اللواء الثاني حرس حدود المعين من قبل ميليشيا الحوثي محمد مقبل القيسي، المكنى بـ«أبو همدان» لقي مصرعه وثلاثة من مرافقيه في خلال العملية.

من جهة أخرى اعلن مشروع «مسام» السعودي المتخصص بنزع الغام الحوثي في اليمن، أنه انتزع 658 لغما أرضيا، وعبوة ناسفة خلال الأسبوع الثاني من نوفمبر الجاري.

وبلغ إجمالي ما جرى نزعه منذ بداية المشروع حتى الآن، أكثر من 105 آلاف لغم زرعتها ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران، في الأراضي والمدارس والبيوت في البلاد، وأدت لسقوط عدد كبير من الضحايا.

السعودية: السجن 55 عاماً لـ18 متهماً بالفساد

عناصر من الشرطة السعودية

الرياض – «وكالات»: أعلنت النيابة العامة في السعودية، أمس الثلاثاء، صدور أحكام بالسجن لمدد تجاوز مجموعها 55 عاما وعقوبات مالية بأكثر من 4 ملايين ريال بحق 18 متهما بالفساد بينهم مسؤولون وموظفون وبعض الكيانات التجارية.

وقالت النيابة العامة، في بيان أمس الثلاثاء، إنها قامت «بالتحقيق مع 18 شخصا متهما بالفساد، من بينهم مسؤولون وموظفون وبعض الكيانات التجارية».

وأضاف البيان «أن النيابة العامة قامت بالتحقيق وتقديم الأدلة القوية البالغ عددها 726 دليلا وقرينة، والتشديد عليهم في الادعاء والإدانة بجرائمهم، والمطالبة بأشد العقوبات بحقهم، ونتج عن ذلك صدور مجموعة من الأحكام القضائية، تضمنت الإدانة بالاتهامات المنسوبة لهم في لائحة الدعوى العامة، ومعاقبتهم بالسجن لمدد تجاوز مجموعها 55 عاما، وعقوبات مالية تجاوزت أربعة ملايين ريال».

وأوضح أن «من بين المدانين في هذه القضايا مسؤول كان يشغل منصبا تنفيذيًا، تلقى مبالغ مالية ومزايا وفوائد على سبيل الرشوة من رجل أعمال، وأخل بواجباته الوظيفية، ونزاهة الوظيفة، واستغل نفوذه الوظيفي لتمرير عمليات فساد، فضلاً عن اشتراكه في التزوير.. وبلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقه 16 عاماً، بالإضافة إلى عقوبات مالية».

وحسب البيان، اشترك معه في بعض جرائمه عدد من الموظفين العاملين تحت إدارته، واستغلوا وظائفهم ونفوذهم من أجل مصالحهم الشخصية، وصدرت بحقهم أحكام متفرقة بإدانتهم بالاتهامات منسوبة لهم في لائحة الدعوى العامة، ومعاقبتهم على ذلك بالسجن والغرامة ومصادرة الأموال.

وأشار البيان إلى «إدانة رجل أعمال برشوة موظفين عامين عن طريقة مباشرة وعن طريق شركته وموظفيها، وذلك من أجل إخلالهم بواجبات ونزاهة الوظيفة العامة»، وأدين أيضا بالعمل في نشاط تجاري غير مرخص له، وتزوير محررات، وأكل أموال الناس بالباطل، وبلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقه 16 عاما، بالإضافة إلى عقوبات مالية».

وصدرت أحكام بالسجن والغرامة بحق العاملين مع رجل الأعمال في شركته، لقاء ثبوت إدانتهم في عدد من الجرائم المنسوبة لهم.

وامتدت الأحكام القضائية الصادرة، طبقاً لما طالبت به النيابة العامة، إلى عدد من الكيانات التجارية، وذلك بتغريمها مالياً وحرمانها من التعاقد مع أي جهة عامة لمدة محدودة وفق الأنظمة العقابية ذات العلاقة، وفق البيان.

السودان: حظر تجوال في بورتسودان بعد اشتباكات قبلية

الخرطوم – «وكالات»: أعلنت حكومة ولاية البحر الأحمر في شرق السودان، الإثنين، حظر تجوال في مدينة بورتسودان بين الخامسة مساءً والخامسة صباحاً، بسبب اشتباكات قبلية اندلعت أثناء لقاء جماهيري لاستقبال نائب رئيس الجبهة الثورية، رئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، الأمين داؤود، ونقلت صحيفة السوداني عن والي البحر الأحمر، اللواء حافظ الناج مكي «إرجاء اللقاء الجماهيري إلى وقت يحدد لاحقا، وذلك لدواع أمنية، ولمزيد من التنسيق، وليس رفضا لاستقبال داؤود»، حسب ما ذكرت صحيفة «الراكوبة» السودانية، وقال شهود عيان إن «القوات النظامية أطلقت أعيرة نارية في الهواء، بعد إحراق مركبات عامة في بورتسودان، قبل أن يسودها الهدوء»، ولم تتضح على الفور أطراف الاشتباكات، وإذا تسببت في خسائر بشرية.

وقال المتحدث باسم الجبهة الثورية أسامة سعيد، في تصريح صحافي: «إلى أهلنا في بورتسودان، فوتوا الفرصة على المندسين وأصحاب الغرض الذين يريدون أن يشعلوها نارا بين القبائل»، واتهم نظام الرئيس المعزول عمر البشير بالتخطيط لما أسماها «فتنة العودة للسلطة».